

لماذا التلويح بالعدوان البرّي على غزة؟

■ حميدي العبدالله

بعد تردّد استمرّ بضعة أيام، وبعد معارضة شديدة من المؤسستين العسكرية والأمنية، لاَيّ تورط في شرّ هجوم بري على قطاع غزة، مهما بلغ حجم هذا الهجوم، صوّت المجلس الوزاري المصغر في الكيان الصهيوني بأغلبية على قرار يقضي بتطوير العملية العسكرية إلى عملية برية مع اعتراض وزير الدفاع الذي كان يحضُر في السابق على العدوان وزيرٍ آخر. ومَرّ حتى الآن أكثر من 72 ساعة على قرار المجلس المصغر الصادر في الكيان الصهيوني، بل إنْ كثافة هذه الصواريخ ومداهَا اتسعا وتجاوزا ما حدث عام 2012، ومن الصعب سياسياً على حكومة العدو قبول العودة إلى التهدية وتقديم تنازلات لمصلحة المقاومة وتلبية بعض شروطها ومطالبها في ظلّ هذا الواقع. فالقصف الجوّي فشل في الحدّ من إطلاق الصواريخ، كما فشل في تقليص عدد المدن والبلدات اليهودية على امتداد أرض فلسطين وِاتساع الرقعة التي تطولها صواريخ المقاومة.

ثالثاً، لم يصل المستوطنون بعد، رغم نزولهم إلى الملاجئ في «تل أبيب» والقدس والخضيرة، إلى مرحلة الضُغط للمطالبة بوقف العملية العسكرية ووقف تهديد المدنيين وحالة النشل الكامل الذي تواجهه في مساحة يقطنها نحو 4 ملايين نسمة، وتضمّ مناطق الثقل السكاني اليهودي، مثل منطقة غوش دان. والعدو لا يتراجع عادة عن اعتدائه إلا حين يكون عرضة لضغوط ما يعرف بالجبهة الداخلية.

في معنى آخر، طالما أنّ غالبية اليهود لم تصل بعدإلى اقتناع بفشل العدوان، ولم تمارس الضُغط، أو تتقبل على الأقل قراراً بوقف العملية من دون تدفيع حكومة نتنياهو الشمن، فإن من الصعب دفع العدوان، وبالتالي يبحث عادة عن حلقات تصعيدية جديدة لديها تقوى إلى نتائج ترعى حكومة العدو، وفي هذا السياق تمّ التصويت على العملية البرية.

لبنان إلى أين في ظلّ الفراغ الرئاسي والتمديد النيابي؟

■ علي بدر الدين

مد أن أحرق المواطن التونسي محمد البوعزيزي جسده وكرة تليج «شعبية العربي» تتدرج وتعتبر عن ذاتها بانتفاضات شعبية «عقوبة» وغير مسبوقة في دول تحكمها أنظمتها بالقمع والظلم والتسلط.
انتفاضاها إن ساعة الحقيقة والتغيير والنورة قد دنش.
وطالما انتظرنا الشعوب العربية للتخلص من بعض حكائما الذين ملأوا مجتمعاتها ظلما وجورا وقد صققت لها الشعوب العربية الغربية والبعيدة، إذ أعادت إليها الاتحاد والتكثريات الحميلة للشعارات البرورية التي طويت صفحاتها وغادرت أزمانها وركنت في بؤرة الكتب، وهي التي رفعت لأجلها القضايا والطاقات الصرخات المدوية وتغفت فيها وأنشدها في عهود غابرة وثورات عابرة وانتصارات أتية أو وهمية لا فرق.

إن كرة التلح المتصاعدة التي كان المأمول منها أن تكبر وتغير الواقع والوقائع وتكون برءا وسلاما على الشعوب العربية التي غفت منذ عقود على أمجاد التاريخ وحكايا النوريات وكوابيل الانتقادات الدولية التي قسّمت الجغرافيا والتاريخ العربيين وسلخت واقتضعت دولا ومساحات ومدنا باكلمها ولحققتها بدول مجاورة وحليفة لها، وقد شرعتها وقتنتها لجعلها أمرا واقعا بل حد ما حقوق هذه الدول في عمليات قرصنة منظمة شجعها عليها الصمت العربي الرسمي والشعبي والقوانين الدولية المحققة المتحازة إلى الدول «العلمى» الموجهة في سياسة الاستعمار والتبعية والسرقة على المشوف، حتى أصبحت نسيا منسيا إلا من كتب التاريخ ومنهج التعليم وللذكرى فقسب، من غير حوافز للثورة لاستراجح الحقوق المسلوطة والمتغصبة.

هذه الانتفاضات الدولية عمّت المنطقة نجحت في اطلحة أنظمة ولساطط طوابغيت، غير أنها لم تواصل مسيرتها الثورية التغييرية إذ وقعت في أفخاخ مهندسي وموؤلى مشاريع الهيمنة والتقسيم الميعد منذ زمن لهذه الغنبة البرنورات الطبيعية والصناع النورات، فحولتها إلى كرة من نار احقرت دولا واقتسمت شعوبها واعانتهإلى عبور التصعب والتجحر والجهالية، وما حشرتها في شرائق الطائفية والمذهبية والابنتية والقبائلية والعشائرية التي نشهد نتائجها وتداعياتها على الخريطة العربية مشرقا ومغربا وبها يبعناها. وكثيرة هي الدول التي اعتقدت انها في مئان عن هذا «الربيع» إلا انها بدات تتذوق الكناس المرة وإن بوسائل وأهداف مختلفة فالكل سيدفع الشمن من دون أن يمتلك خيار الخروج من آتون النار والصرعات والتداعيات.

أما لبنان فاختار منذ بداية الازمة السورية سياسة الناي بانفس المالوفة وغير الواقعية و لا مير له على الإطلاق، لأنه في الأساس وفي المعطيات القديمة والمستجدة في عين العاصفة وفي قلب النار التي تلتهب دولا لصديقة وثيقة، قريبة ومبيدة، له من أكثر الدول تأثرا واستجابة وتفاعلا مع محيطه العربي لا لانتقادات التاريخ والجغرافيا ولانغحاس مؤناته وتلاوونه في الطائفة والمذهبية وفي الهرانات الخارجية، وهي ليست جديدة على لبنان، وهذالإ التمزج الديمقراطية أصابته لولة المشروط ولا تزال في أجنة اللبنانيين كأنها توأم أرواحهم وسياساتهم ومصالحهم.

التاريخ يشهد أن أرض لبنان وطبيعة بعض اللبنانيين، وهم كثر، شكلتا على الدوام قوة جاذبة وثرية وحيثة مختلفت «الثورات» والتوترات والصراعات، وكنبتة سياسيا واقتصاديا وأمنيا وطاقيا في قيود إقليمية ودولية يُكِّد بعضها تارة، وتارة أخرى تعيد لبنان الوطن الصغير إلى مرتبة الأول وفق التطورات والمتغيرات والصحاح والمصالح، ولعل ذلك جعل من لبنان الحلقة الأضعف في البحر العربي الهائج حيناً والجهد متحذأ آخر والحكوم بقوانين القوة والقمع وكنبت الحريات ومصادرة الرأي الأخر فيه، فالحاكم فيه، رئيسا أو ملكا أو أميرا، يبقى الحاكم الأوحده لعقود كأنه الورث الشرعي للنهوى والأرض والشعب وهو مصدر السلطات والأمر اللامي الذي لا يرد له أمر أو فرمان. ولا يتجزح عن «عرشه» المظوب له إلا عندما تأتي مشيئة الله باستعادة «امانتة» أو بانقلاب عسكري محكم أو بانتفاضة شعبية مدعومة أو بخلاف عالى يصناعة خارجية، والأمنلة كثيرة منها القديم ومنها الجديد.

في يكون لبنان أيضا الخاصرة الرخوة في الجسد العربي المعثرى، عن أنه كان البلد الوحيد في هذه المنطقة التي يتغنى أبناؤه بديمقراطيتهم ويتداول السلطات فيه من خلال انتخابات شعبية حرة ونزيهة، ولكن هذه الفكرة الخلية عن لبنان، وهذالإ التمزج الديمقراطية أصابته لولة العرب ويات محكوما بسياسة السرب العربي ولو بحدها الأدنى، ووقع في كمانث التعميد والتجديد يعرف موقت تحول إلى قانون قد لا يخرح منه معتمدا على جملة من كلمتين «مرة واحدة» أصبحت نهجا مدما أوقعت في فراغات سياسية وستوروية يعيش اللبنانيون ضوئها ومراراتها، وبدا واضحا ومسئودا بواقف قيادات سياسية لرب ليس هناك من دلائل ومؤشرات على انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وهو استحقاق مؤجل حتى أشعار أخرج

البناء

تقرير استخباري أميركي نوعي حول الدعم الأمني الأميركي

للسلطة الفلسطينية والتنسيق مع «إسرائيل»*

عودة من دون شروط إلى تهدئة عام 2012.

ثانيا، بعد مرور أربعة أيام على العدوان الجوّي، وهو يوم التصويت في المجلس الوزاري المصغر على العملية البرية، تبين على نحو قاطع أنّ الغارات الصهيونية المكثفة التي شنت على القطاع لم توّد الأمن الوطني المتدربة في مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن برعاية أميركية، على جانب القوات الأمنية الموجودة حاليا، على حفظ النظام وتعطيل الشبكات الإرهابية في الضفة الغربية (التي يبلغ عدد سكانها نحو مليوني ونصف مليون نسمة). كذلك تمّة شك في مدى توافق رؤية دابوتن التي تشمل 5000 مدرب فلسطيني في ميده «الدولة الفلسطينية المتزوعة السلاح»، التي تحدث عنها رئيس الوزراء «الإسرائيلي» نتنياهو في خطابه في الرابع عشر من حزيران 2009 في جامعة بار-ايلان في «تل أبيب».

يرى بعض المحللين أنّ قوات الأمن الوطني هي أقرب إلى «جيش حديث الولادة» منها إلى شرطة فرض النظام والقانون، رغم أنّ الولايات المتحدة لا تقدم سوى الأسلحة غير الفتالة ولا تسمح «إسرائيل» سوى للقوات التابعة للسلطة الفلسطينية بامتلاك «الأسلحة الخفيفة»، إن استمرار غموض طبيعة قوات الأمن الوطني قد يؤثّر سلبا في التنسيق مع نظيرها «الشرطية». مع نهاية استقبالحول موقفها من قوات حماس في غزة وحول قدرتها في الوقت نفسه على:

1 – تحقيق الإصلاح نحو سلطة مدنية مسؤولة ولاجزية.
2 – تطوير قدرتها في مكافحة الإرهاب، وإقالة الضباط الأقل نشاطا وغير المرغوب فيهم واستبدالهم بمجندين جدد في الحرس الرئاسي وقوات الأمن الوطني والشرطة. مع نهاية آذار 2008، يصبح عدد الضباط المتقاعدین بموجب النظام الجديد هو 6000 ضابط،

كذلك يتم تدقيق الأسماء الجديدة لدى كل من وكالة الأمن «الإسرائيلية» والمعروفة بـ«شن بيت» والشرطة «الإسرائيلية» والحكومة الأردنية والسلطة الفلسطينية، وتفاصيل عملية المتدربين واختيارهم إذ يجب أن يكونوا بعينين عن الضريبة والكره الناتج عن الاحتلال «الإسرائيلي». بين شباط وآذار 2008، أنشأت السلطة الفلسطينية نظام تقاعد لآفا بحيث يقال بوجبه الضباط الأقل نشاطا وغير المرغوب ويستبدلون بمجندين جدد في الحرس الرئاسي وقوات الأمن الوطني والشرطة. مع نهاية آذار 2008، يصبح عدد الضباط المتقاعدين بموجب النظام الجديد 6000 ضابط، ما يحض على تفعيل جهود تجديد الجدد، ويعتبر الانتماء إلى قوات الأمن الفلسطينية وظيفة واعدة ومستقرة لكثر من شبّان الضفة الغربية، ما رفع عدد الطباط المعتمد إلى فتح باب التجنيد. هذه المنادسة أمنت لمكتب التنسيق الأمني الأميركي اختيار المجندين الأفضّل. وقبل قبول التحاقهم بمواد التدريب الدركية التي تجرى برعاية أميركية في مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن، يتم اختيار جميع العناصر، سواء المجندين الجدد أو القدامى. تمّ الأسماء (إلى أسماء المجندين المحتملين) عبر العديد من البراجح في واشنطن للتحقق من أي علاقات بمنظمات إرهابية أو انتهاك لحقوق الإنسان. إذا وجدت الوزارة دليلا كافيا على أنّ أحد عناصر قوات الأمن الوطني أو الحرس الرئاسي ارتكب انتهاكا لحقوق الإنسان أو هو على علاقة بمنظمات إرهابية، يُطرد هؤلاء من التدريب. لذا يتم تدقيق الأسماء لدى كل من وكالة الأمن «الإسرائيلية» والمعروفة بـ«شن بيت» والشرطة «الإسرائيلية» والحكومة الأردنية والسلطة الفلسطينية، للولاية من تجديد أي عنصر ذي سجل جرمي أو خلفية أو روابط إرهابية، على ولم يتم استدعاء أكثر من 4.4 في المئة من المجندين الجدد، بحسب مسؤول عبرها بارز في المنظمة. ويبلغ معدل عمر المجندين الجدد بين 20 و22.

مواد التدريب

يخضع المجندون الجدد لتدريبات أساسية في مراكز تابعة للسلطة الفلسطينية داخل أريحا أو قريبها، ثم يتقلون إلى مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن ليتلقوا تدريبات برية أميركية لمدة 19 أسبوعا. ويعتبر مكتب التنسيق الأمني أنّ الأشيء الأربعة التي يعضها المجنندون الذين يشارون بصفته أميركية في مركز التدريب في الأردن بعيدا عن أسرهم ومشرفهم وإرتباطاتهم الجزية والكره الناتج عن الاحتلال «الإسرائيلي»، توفر جوا جيدا يساهم في تعزيز الاتحاد والنظام والشعور بالولائية الفلسطينية. وتقدم المواد المتخصصة في مركز التدريب في الأردن وفي الضفة الغربية مباشرة قبل التدريب الأساسي أو بعده. وقسم من هذه المواد يدرّج فيالق كاملة على مهارات محددة، بما فيها منظمة الأمن الوقائي جهاز الاستخبارات معينة ضمن الفيلق المقصود. إضافة إلى ذلك، قدمت منذ تشرين الأول 2008 ثلاث مواد في رام الله متخصصة للقادة البارزين، الواحدة منها لمدة شهرين، إلى جانب إضافة تصمم بحسب نظام الاستنفاف. كل مادة من المواد التي تمولها الولايات المتحدة تعرض تدريباً من متعاقدين دوليين (في حين يكون مدير التدريب جنرالا فلسطينياً من قوات الأمن الوطني) وتضم المادة 36 ضابطا (رتبته مقدم أو عقيد أو عميد). ويتم اختيار هؤلاء الضباط من جميع المنظمات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية بما فيها منظمة الأمن الوقائي جهاز الاستخبارات العامة التي – كما ذكر آنفاً – تعرضت لانتقادات بسبب عدم احترامها والتزامها بمعايير حقوق الإنسان. ويتم اختبار جميع الضباط البارزين المشاركين للتحقق من براءتهم من أي انتهاك لحقوق الإنسان أو علاقة إرهابية أو سجل إجرامي بالطريقة نفسها التي يتم فيها اختبار جميع المجندين المتدربين في قوات تدريب الشرطة الدولية في الأردن (راجع مقطع «تجنيد المتدربين واختيارهم» أعلاه).

الاستثناء الوحيد هو أنّ الأردنيين لا يخضعون لهذه الاختبارات. بالإضافة إلى ذلك يخضع الضباط الأقل رتبة لشهر من التدريب على المهارات الأساسية للقيادة في مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن قبل الالتحاق ببرنامج التدريب العام (الذي يستمر أربعة أشهر كما ذكر سابقاً)، وهناك عدة مواد أخرى مصممة لهؤلاء الضباط لوقت لاحق.

يامل مكتب التنسيق الأمني في الولايات المتحدة في أن تنعكس جهود في تدريب قادة الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية إيجابا في غرس المهارات الهامة كالتزام بالانضام وحكم القانون وحقوق الإنسان في القادة البارزين، ومن ثم نقل هذه المبادئ إلى الآخرين. إلا أنّ المتدربين الذين ينهون مادة «القادة البارزين» يعودون إلى منظماتهم ويلتزم كل منها ببرنامج.

تبوأتكثر من هؤلاء المتدربين مراكز حيوية في عمليات فرض النظام والقانون ومكافحة الإرهاب لدى السلطة الفلسطينية؛ كما شغل أحدهم مركز الضابط المسؤول عن تدريب اللواء الخاص الرابع في مركز التدريب في الأردن بعدما أنهى تدريباته في حزيران 2009.

الدعم الأميركي في تقديم التجهيزات والتسهيلات

قدمت وزارة الخارجية الأميركية تجهيزات غير قاتلة بقيمة 32 مليون دولار إلى الحرس الرئاسي وقوات الأمن الفلسطينية (راجع الجدول 1 أعلاه). تضم التجهيزات التي تؤمّنُها شركة «بنيكوب» ملابس عسكرية ومعدات تخييم (خيم، شراشف، فيقيئات، الخ)، وكليات، وتجهيزات مراقبة (مظار)، معدات الاستعافات الأولية، معدات التحكم عن بُعد، كمبيوترات، وتجهيزات أخرى.

تفحص التجهيزات بحسب معايير محددة لضمان قيام الشركة المتعاقدة بعملات الإيصال بسلام. كما تضمن التجهيزات المراقية حتى نهاية الخدمة (EUM) للتحقق من أنها تستخدم من قبل الهيئات المقصودة ولاغراض المقصودة. في ما يخص وصف وزوّار الخارجية الأميركية للانتقادات: وقعت الوزارة رسالة اتفاق مع السلطة الفلسطينية حول منح الولايات المتحدة حق اختبار الممتلكات التي قدّمت إلى

البناء

السلطة الفلسطينية وفحص شروط الخدمة الخاصة بها. كذلك قدمت الوزارة إلى السلطة الفلسطينية بعض الأجهزة والبرامج والتدريبات الكافية لتنفيذ نظام لتقاني للتحقق من إيصال التجهيزات التي تقدمها الولايات المتحدة وتوزيعها. أخيراً، قدّمتا تعليمات إلى الفلسطينيين لإجراء تقرير مراقبة سنوي لتقييم حالة التجهيزات وشرح وضع أي تجهيزات لا يمكن تغطيته نفقتهما. ولضمان فاعلية إجراءات مراقبة نهاية الخدمة، على الشركة المتعاقدة الإطلاع على التدريبات وعلى الموقع لحظة وصول التجهيزات للفلسطينيين المعنيين بتصنيفها؛ وعليها إيانة شخصين في إدارة عملية المراقبة والتصنيف. القاعدة المتبعة ألا تقدّم أي تجهيزات للسلطة الفلسطينية من دون الموافقة المسبقة من قبل «إسرائيل». على سبيل المثال، لم تقدّم السرّات الواقية التي يقطنها قوات السلطة الفلسطينية في آب 2008 إلا بعد الموافقة «الإسرائيلية» على ذلك، إذ كانت عملية تقديمها معلقة بسبب قلق الحكومة «الإسرائيلية» من أنّ السماح لقوات السلطة الفلسطينية بامتلاك تجهيزات فاعلية قد يشجع الفلسطينيين على الاعتداء على «الإسرائيليين»، ويتسبب التأخير في إيصال التجهيزات إلى السلطة الفلسطينية. يخضع الأطراف الدولية المقيمة للدعم الأمني مثل كولن سميث، المدير الأسبق للـ EUPOL COPPS، «تقول التقارير إن «إسرائيل» قد منعت أو أخرت عملية إدخال معدات قاتلة قدّمها بعض الدول للسلطة الفلسطينية». إذ يقال إنّها منعت السلطة الفلسطينية من إدخال 50 ناقلة جند مدرّعة مقدمة من روسيا إلا بعد إزالة المدافع عن رأس الناقلات رغم إصرار السلطة الفلسطينية على حاجتها للمدافع لضرب حماس.

التسهيلات

إلى ما سبق، تم تحويل 40.4 مليون دولار (راجع الجدول 1 أعلاه) من حساب الـ INCLE لصالح بناء منشآت التدريب وقواعد عسكرية في الضفة الغربية، تضمنت هذه المصاريف كلفة بناء كلية الحرس الرئاسي Presidential Guard (College) وهي مركز تدريب في أريحا افتتح مطلع عام 2009 (بلغت كلفة بناؤه 10.1 مليون دولار) وهو يتسع لتدريب نحو 700 عنصر؛ إضافة إلى بناء معسكرين قواع عملية لقوات الأمن الوطني في كل من أريحا وجنين، وبناء معسكر للتدريب الأساسي لقوات الأمن الوطني في أريحا.

نشر القوات الفلسطينية المتدربة برعاية أميركية في JIPTC

ربما يكون أداء الفيلاق المتدربة هو الطريقة المثلى لقياس الدعم التدريبي الذي يقدمه الولايات المتحدة إلى قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية. الأقر أبرزن للتدريبات ظهر في أداء القوات التي تربت في مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن (JIPTC) برعاية أردنية، وتعمل حاليا في مدن مثل جنين والخليل، وقد أبدت هذه القوات مهارتها في ضبط الحشود حين لم تمنع التظاهرات الشعبية في الضفة الغربية خلال العملية «الإسرائيلية» على غزة في كانون الأول 2008 – كانون الثاني 2009 لكنها نظمتها وتحتكت فيها.

يقول تقرير صادر عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات في تموز 2008 إن نابلس وجنين اللتين كانتا يوماً نموذجاً للخلل الأمني، باتتا الآن مثالا لمহারبة الجريمة. كذلك شاركت قوات الأمن المتدربة برعاية أميركية في في الضفة الغربية في ملاحقة ومقاتلة مسلحين مرتبطين بـتنظيمات إرهابية مثل حماس والجهاد الإسلامي، كما شاركت عناصر الشرطة المتدربين وفق برنامج EUPOL COPPS مع قوات الأمن المتدربة في الـ JIPTC في الكثير من العمليات.

جنين، الخليل، قلقيلية، ومناطق رئيسية أخرى

في مدينة نابلس، أطلقت السلطة الفلسطينية حملتها لفرض القانون والنظام في المناطق التابعة لسلطتها، في تشرين الثاني 2007، لكن أول اختبار لأداء القوات الفلسطينية المتدربة برعاية أميركية كان دور اللواء الثالث في الحرس الرئاسي في عملية جنين بين أيار وحزيران 2008، وعرفت باسم «العمل الأول والايتماس».

جزئيا، بفضل التدريب الذي تلتهه القوات في الـ JIPTC، أضخى اللواء الثالث في الحرس الرئاسي – ويضم نحو 400 رجل، ويقع مركزه في رام الله – يعتبر وحدة متخصصة في مكافحة الإرهاب واحتياطيا استراتيجيا للعمليات الأمنية الأخرى التابعة للسلطة الفلسطينية. يتفق معظم المراقبين على أنّ عملية جنين تعتبر ناجحة في فرض القانون والنظام، وأنّ حيوها الثالث في الحرس الرئاسي لعب دورا بارزا في هذا الانجاز من حيث رفع فعله السريع وقدرته على اعتقال مصادر الخطر.

واقّر البعض بزيادة الشعور الأخلاقي لدى العامة نتيجة تقدم القانون والنظام. وتامل السلطة الفلسطينية في أنّ يستمر هذا التقدم وإن يرافقه تحسين اقتصادي ملحوظ، وأنّ يتعكس تمسك الشعب بهذا التقدم وتحسين أوضاعهم المعيشية في إزالة القاعدة الشعبية لحركة حماس والعملياتات الأخرى. هذه الآمال أثارت جدلا حول ما إذا كان ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تضاعف موارد وإعلانات جهود تنمية جنين بدلا من تسخير حكومة السلطة الفلسطينية سلاح قباض أكثر أهمية من الأول للاقتصاد، لكن في الوقت نفسه أكثر مجازفة. في النهاية، فور الحصول على الموافقة «الإسرائيلية»

أقرت السلطة الفلسطينية تخفيف عملياتها في الخليل – القطاعة الأكبر في الضفة الغربية لناحية عدد السكان، والمعقل غير الرسمي لحركة حماس في الضفة الغربية، ومرتع المشادات بين الفلسطينيين «الإسرائيليين» والعشائر الفلسطينية – وفق أنظاق الجهود في تشرين الأول 2008. نشر نحو 600 عنصر من قوات الأمن الفلسطيني (بينهم 250 تلقوا تدريبات برعاية أميركية في الـ JIPTC، ويضع أفراد الشرطة الذين تدربوا وفق برنامج الـ EUPOL COPPS لدعم الوجود الأمني الحالي. سميت العملية «قيام أرباض الوطن». واعتبر الإعلام والمسؤولون الأميركيون و«الإسرائيليون» والفلسطينيون أنّ العملية حققت نجاحا باهرا، بعدما قدمت القوات الأمنية على فرض القانون في مناطق لم تعرف النظام منذ سنوات، وعملت على وقف المعارك بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين «الإسرائيليين» في كانون الأول، ولاحقت عددا من مقاتلي حماس المطلوبين.

أما حركة حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى المعارضة لأجندة عباس، فإنها انتقدت استهداف القوات الأمنية للعناصر حماس واستغلالها بعض المؤسسات، وخلصت من هنا إلى أنّ الفلسطينيين لن يقفوا بان القوات التابعة للسلطة الفلسطينية تطبق القانون بحيادية. كذلك سعت هذه المجموعات إلى تنسيق قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية على أنها مدى في يد دابوتن ومعاونته مع «إسرائيل». هذه الانتقادات ليست سوى محاولات من قبل حماس لتشثيت الانتباه عن النجاح التي تحققت قوات السلطة الفلسطينية.

إلى هنا، تم نقل عناصر الأمن التي تلقت تدريبات في الأردن برعاية أميركية، إلى جانب بعض عناصر الشرطة التي تلقت تدريبات ببرنامج الـ EUPOL COPPS في جنين والخليل لأجل غير سميي أما أن يفحص هؤلاء الانجاز ويعزّزوه. كما يتم توزيع المتدربين الموقتين بين المناطق المهمة مثل بيت لحم وطولكرم ونابلس وقلقيلية. كشفت قوات السلطة الفلسطينية في نيسان مختبرا لسلاح تحت قاعة أحد المساجد في قلقيلية وفكّته، كما عثرت على 80 كيلوغراما من المتفجرات وانتقلت بسبعة أشخاص متورطين في تفجيرات. بحسب مسؤول غربي بارز في المنطقة، تلت عملية الكشف عدة مواجهات بين مقاتلي حماس وقوات

آراء

3
3

تقرير استخباري أميركي نوعي حول الدعم الأمني الأميركي

عودة من دون شروط إلى تهدئة عام 2012.

ثانيا، بعد مرور أربعة أيام على العدوان الجوّي، وهو يوم التصويت في المجلس الوزاري المصغر على العملية البرية، تبين على نحو قاطع أنّ الغارات الصهيونية المكثفة التي شنت على القطاع لم توّد الأمن الوطني المتدربة في مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن برعاية أميركية، على جانب القوات الأمنية الموجودة حاليا، على حفظ النظام وتعطيل الشبكات الإرهابية في الضفة الغربية (التي يبلغ عدد سكانها نحو مليوني ونصف مليون نسمة). كذلك تمّة شك في مدى توافق رؤية دابوتن التي تشمل 5000 مدرب فلسطيني في ميده «الدولة الفلسطينية المتزوعة السلاح»، التي تحدث عنها رئيس الوزراء «الإسرائيلي» نتنياهو في خطابه في الرابع عشر من حزيران 2009 في جامعة بار-ايلان في «تل أبيب».

يرى بعض المحللين أنّ قوات الأمن الوطني هي أقرب إلى «جيش حديث الولادة» منها إلى شرطة فرض النظام والقانون، رغم أنّ الولايات المتحدة لا تقدم سوى الأسلحة غير الفتالة ولا تسمح «إسرائيل» سوى للقوات التابعة للسلطة الفلسطينية بامتلاك «الأسلحة الخفيفة»، إن استمرار غموض طبيعة قوات الأمن الوطني قد يؤثّر سلبا في التنسيق مع نظيرها «الشرطية». مع نهاية استقبالحول موقفها من قوات حماس في غزة وحول قدرتها في الوقت نفسه على:

1 – تحقيق الإصلاح نحو سلطة مدنية مسؤولة ولاجزية.
2 – تطوير قدرتها في مكافحة الإرهاب، وإقالة الضباط الأقل نشاطا وغير المرغوب فيهم واستبدالهم بمجندين جدد في الحرس الرئاسي وقوات الأمن الوطني والشرطة. مع نهاية آذار 2008، يصبح عدد الضباط المتقاعدین بموجب النظام الجديد هو 6000 ضابط، ما يحض على تفعيل جهود تجديد الجدد، ويعتبر الانتماء إلى قوات الأمن الفلسطينية وظيفة واعدة ومستقرة لكثر من شبّان الضفة الغربية، ما رفع عدد الطباط المعتمد إلى فتح باب التجنيد. هذه المنادسة أمنت لمكتب التنسيق الأمني الأميركي اختيار المجندين الأفضّل. وقبل قبول التحاقهم بمواد التدريب الدركية التي تجرى برعاية أميركية في مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن، يتم اختيار جميع العناصر، سواء المجندين الجدد أو القدامى. تمّ الأسماء (إلى أسماء المجندين المحتملين) عبر العديد من البراجح في واشنطن للتحقق من أي علاقات بمنظمات إرهابية أو انتهاك لحقوق الإنسان. إذا وجدت الوزارة دليلا كافيا على أنّ أحد عناصر قوات الأمن الوطني أو الحرس الرئاسي ارتكب انتهاكا لحقوق الإنسان أو هو على علاقة بمنظمات إرهابية، يُطرد هؤلاء من التدريب. لذا يتم تدقيق الأسماء لدى كل من وكالة الأمن «الإسرائيلية» والمعروفة بـ«شن بيت» والشرطة «الإسرائيلية» والحكومة الأردنية والسلطة الفلسطينية، للولاية من تجديد أي عنصر ذي سجل جرمي أو خلفية أو روابط إرهابية، على ولم يتم استدعاء أكثر من 4.4 في المئة من المجندين الجدد، بحسب مسؤول عبرها بارز في المنظمة. ويبلغ معدل عمر المجندين الجدد بين 20 و22.

مع انطلاق العملية «الإسرائيلية» العسكرية على غزة في كانون الأول 2008، تخوّف البعض من تضاعف الغضب الفلسطيني إلى حدّ تعرض «إسرائيل» لاعتداءات من الضفة الغربية. بدوره دعا كل من مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس من مركزه في دمشق، إلى «انتفاضة ثالثة» وتحدث كثيرون عمّا هو أسوأ.

بمجرد إنهاء تدريباتهم تحت الرعاية الأميركية في الأردن، انتشر شعور اللواء الثالث في قوات الأمن الوطني التابعة للسلطة الفلسطينية في مختلف أرجاء الضفة الغربية خلال العملية «الإسرائيلية» على غزة نتيجة مساعدته الأولية الأخرى (حتى بلغ مجموع القوات المنتشرة نحو 1600 عنصر) في حفظ النظام العام، مع ازدياد حركات التظاهر والنزول إلى الشوارع والدخول باعتاءد الجيش «الإسرائلي» عسكريا على غزة. كما ساهمت عناصر الشرطة التي تلقت تدريبات برنامج الـ EUPOL COPPS في عمليات ضبط الحشود. وبلغ عدد أفراد الشرطة الذين أمّوا هذا التمرين حوالي 1000 عنصر تعلموا ضبط الحشود كهذه. انظر إلى المشاكل الخاصة مع المتظاهرين، سلم جيش الدفاع «الإسرائلي» المسؤولة المباشرة في ضبط الحشود إلى السلطة الفلسطينية بعدما تحقق من أنّ قوات السلطة الفلسطينية قادرة على الوصول إلى المناطق المهمة. يستذكر دابوتن الوضع آنذاك قائلا:

«إن الجيش «الإسرائيلي» شعر أيضا – بعد الأسبوع الأول من الحرب على غزة – بأن الفلسطينيين كانوا موجودين بأنهم يستطيعون الفقة بهم. في الواقع، قسم لا بأس به من الجيش «الإسرائيلي» توّجه من الضفة الغربية إلى قطاع غزة والضابطة المسؤول وكان متفهما أيضا لمدة ثمانية أيام متتالية. هذا يبين طبيعة الفقة التي يضعها الجيش «الإسرائلي» في قوات السلطة الفلسطينية الآن».

إجمالا، اعتبرت كل من «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية ومكتب التنسيق الأمني في الولايات المتحدة الأمر نجاحاً، على الأقلّ لأن التظاهرات لم تتصاعد إلى مستوى العنف في الضفة الغربية عامة. صحيح أنّ قطاع السلطة الفلسطينية سحمت للفلسطينيين بالتجمع والتظاهر – غالبا بطريقة سلمية – إلا أنّها اتخذت إجراءات لأحواء كثافة التظاهرات والعمل الحزبي فيها.

في مدينة الخليل، حيث الكثافة الأكبر للتظاهرات، قتل ما لا يقل عن واحد من المتظاهرين وجرح آخرون من جراء إطلاق عامّة من قبل قوات السلطة الفلسطينية، إلا أنّ الوضع الأمني عامة بقي مستقرا. ويعتقد بعض المحللين أنّ الارتباك الفلسطيني حول الاضطراب في جانب حماس ضد السلطة الفلسطينية والشعور باليأس حيال علاقتهم ببعضهم وبـ«إسرائيل» ساهم في التقليل من الدافع الشعبي لتصعيد العنف.

تقويم أثر الدعم الأميركي

بكل ما تعمله العمليات الأمنية التي يتقلها الإعلام من نجاح. لا يزال باكرا لأنّ تحديد أثر التدريب الذي تقدمه الرعاية الأميركية على أداء القوات الأمنية (كذلك الأمر بالنسبة إلى الـ EUPOL COPPS). هناك عدة أسباب متداخلة في النجاح للموس – مثل كلل الميليشيات وشنتت تركيزها، والانتباه الخاص الموجه نحو التخطيط الاستراتيجي والتنكيتي، وتوظيف طواقم أمنية على جمع المعلومات، والاهم من ذلك كله قدر القيود الزمنية والمكانية «الإسرائيلية» عن حرية تحرك قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية.

في المقابل، قد يحاجح البعض بأن السلطة الفلسطينية و«إسرائيل» لن تعتبرإ الأسباب المذكورة أعلاه عوامل فاعلة لولا الدور الذي قام به مكتب التنسيق الأمني الأميركي و الدعم الموس الذي وفرته الموارد والخبرة الأميركية والتي أتمت لتنظيم قوات الأمن الوطني وتدريبها. وقد يصل هؤلاء إلى القول بأن العمليات الأمنية الناجحة قادتها لوية سابقة في الجيش وليس مجندون جدد، فاللواء الثالث في الحرس الرئاسي الذي قدم يده في عملية جنين هو فيلق قوي من الأساس، ولدى اللواء الثاني في قوات الأمن الوطني نجاحات سابقة، تحديدا عملية نابلس في أواخر عام 2007 والتي كانت قبل خضوعه للتدريبات في مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن. في أيّ حال، إن تكرار النجاحات التي شهدهاها في جنين والخليل وقلقيلية في عموم الضفة خلال الحرب على غزة يرجح إمكان اعتبار التدريبات ناجحة، أو على الأقل إمكان اعتبارها جزءا مكمل لنهج استراتيجي متقدم.

ترجمة مركز دراسات

وتحليل المعلومات

* تقرير الذراع البحثية للكونغرس الأميركي، Congressional Research Service (CRS)
بطاقة التعريف بالترجمة:

العنوان الأصلي: الدعم الأمني الأميركي للسلطة الفلسطينية. المؤلف: جيم زانوتي – محلل في الشؤون الشرق أوسطية. جهة الإصدار: مركز خدمة الأبحاث التابع للكونغرس الأميركي.

تاريخ الإصدار: 24 حزيران 2009
جهة إصدار الترجمة: مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحافية.

تاريخ إصدار الترجمة: 20 تموز 2009.